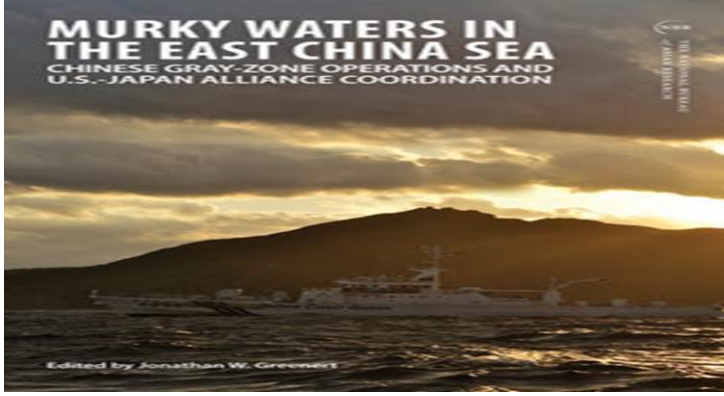


عمليات المنطقة الرمادية الصينية والتنسيق داخل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان

ترجمة : سالي حسن
الهيئة العامة للاستعلامات



الناشر: المركز الوطني للأبحاث الأسيوية

التاريخ: مايو 2021

اسم الدراسة: المياه العكرة في بحر الصين الشرقي ... عمليات المنطقة الرمادية الصينية والتنسيق داخل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان

اسم المحرر: جوناثان جرينرت

مقدمة

اتسمت العلاقات بين الصين واليابان بالتوتر على خلفية نزاع يعود إلى قرون سابقة على مجموعة من الجزر المعروفة باسم "جزر سينكاكو" في اليابان و"جزر ديايو" في الصين، وهي ثماني جزر غير مأهولة تقع في بحر الصين الشرقي، وتشغل مساحة تبلغ نحو 7 كيلو متر مربع وتقع شمال شرق تايوان وإلى شرقي الأراضي الصينية وجنوبي غرب مقاطعة أوكتاوا اليابانية الجنوبية المنعزلة. وتكتسب هذه الجزر، التي تقع تحت السيطرة اليابانية، أهميتها بفضل قربها من ممرات استراتيجية للتجارة بالإضافة إلى كونها موقعًا هامًا للصيد ومكانًا خصبا برواسب النفط. وفي 14 من يناير 1895، قامت اليابان بوضع علامات تدل على سيادتها على هذه الجزر وضمها للأراضي اليابانية. وفي أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، تنازلت اليابان عن مجموعة من الأراضي والجزر ضمن إتفاقية سان فرانسيسكو، بينما تؤكد الصين إن جزر ديايو كانت منذ العصور القديمة جزءًا من أراضيها وتمثل موقعًا هامًا للصيد تحت إدارة "مقاطعة" تايوان. وتظل أزمة

جزر سينكاكو/ديايو سببا في إضافة مزيد من التعقيد لجهود الصين واليابان لحل نزاع حول حقول الغاز والنفط في بحر الصين الشرقي والتي تدعي كلا من الصين واليابان ملكيتها.

تستعرض الدراسة هذه التوترات المثارة بين اليابان والصين حول ملكية جزر سينكاكو/ديايو من خلال عرض أربع مقالات تتناول القضايا الرئيسية التي تعيق فهم عمليات المنطقة الرمادية في بحر الصين الشرقي والاستجابات الفعالة من قبل التحالف الأمريكي الياباني، كذلك تتناول استجابة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لما تطلق عليه "الاستفزات" التي تقوم بها الصين في المنطقة الرمادية في بحر الصين الشرقي، ولاسيما في ظل معاهدة الدفاع المشترك بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، التي تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان في حال تعرضها لهجوم أو دخولها في نزاع مسلح، كما تضع الدراسة عدداً من المقترحات التي من شأنها أن تُفعل دور التحالف بين اليابان وأمريكا الذي يفترق إلى تنسيق الفعال، وتزيد من سيطرة اليابان على الجزر، وتوقف محاولات الصين لإثارة مواجهات غير مباشرة مع اليابان بهدف بسط نفوذها على الجزر دون اللجوء إلى النزاع المسلح الذي من شأنه أن يدفع الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه الصين عسكرياً بموجب الإتفاقية الأمنية المبرمة مع اليابان في عام 1960، ومن ثم تقليل احتمالية نشوب صراع أكبر في بحر الصين الشرقي.

المنطقة الرمادية الصينية والتنسيق داخل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان

تطغى التوترات في منطقة بحر الصين الشرقي على تلك التي تشهدها منطقة بحر الصين الجنوبي، لكن كلاهما يشكلان نقطتا اشتعال قوية للصراع بين الصين واليابان، كما أنهما تشكلان تحدياً فريداً للولايات المتحدة، الملتزمة بموجب المعاهدة الأمنية مع اليابان، بمعاونتها في حالة مواجهة اليابان للحروب أو النزاعات المسلحة. في حين أنه من المفهوم أن يحظى بحر الصين الجنوبي، وهو ممر مائي دولي رئيسي تتنازع عليه سبع دول، بالاهتمام الدولي، إلا أنه لا ينبغي إغفال ما يحدث في بحر الصين الشرقي، حيث تطالب كل من الصين واليابان بمنطقة اقتصادية خالصة في منطقة بحر الصين الشرقي، وتحديد مجال الدفاع الجوي في المناطق المتداخلة، بالإضافة إلى نزاعهما على جزر سينكاكو (المعروفة باسم جزر دياويو في الصين). وعلى الرغم من أن تايوان تطالب أيضاً بالجزر، إلا أن النزاع على ملكية تلك الجزر هو بين اليابان والصين إلى حد كبير. وفي حين أن المكاسب الاقتصادية التي يمكن جنيها من تلك المنطقة الغنية بالصيد، والموارد النفطية هي أحد عوامل النزاع هذا بين الصين واليابان، إلا إن ملكية جزر سينكاكو هي قضية وطنية بشكل كبير لكلا البلدين، مما يجعل احتمال نشوب صراع مباشر بينهما مصدراً للقلق المتزايد.

يتطلب الوضع المعقد في بحر الصين الشرقي أن تعمل الولايات المتحدة واليابان، من خلال التحالف، طوال الوقت على مراقبة أنشطة الصين هناك والاستعداد لها، لكن آليات استجابة التحالف الحالية غير كافية للتعامل مع التطور السريع للتوترات بين الصين واليابان في منطقة بحر الصين الشرقي، مما يسלט الضوء على ضرورة إنشاء مجموعة عمل ثنائية دائمة مشتركة بين الولايات المتحدة واليابان لتحسين التنسيق والاستعداد لأي هجوم متوقع، فضلاً عن ضرورة إدارة استجابة التحالف تجاه العمليات التي تقوم بها الصين في المنطقة الرمادية.

أكدت الولايات المتحدة عدة مرات وكان أخرها في القمة التي ضمت الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوجا في أبريل 2021 - أن معاهدة التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان تنطبق على جميع الأراضي التي تسيطر عليها اليابان، بما في ذلك جزر سينكاكو. ويبدو أن هذا التأكيد قد ردع بشكل فعال العدوان التقليدي الصيني في بحر الصين الشرقي، على الأقل في الوقت الحالي. ومع ذلك، استمرت عمليات المنطقة الرمادية الصينية بل وزادت، مما دفع وزير الدفاع والخارجية الأمريكيين للتعبير عن قلقهما في حوار مارس 2 + 2 في طوكيو بشأن النشاط الصيني الأخير في تلك المنطقة، وصعوبة تحديد عمليات المنطقة الرمادية بسبب طبيعتها غير المباشرة أو الصريحة، مما يجعل من الصعب على التحالف الأمريكي الياباني مواجهتها بفعالية.

لقد أظهرت عمليات المنطقة الرمادية الصينية في بحر الصين الشرقي القيود اللوجستية والقانونية والسياسية الموجودة في إطار عمل التحالف بين الولايات المتحدة واليابان، كما أن لدى الولايات المتحدة واليابان استجابات قانونية وعملية متباينة لأنشطة المنطقة الرمادية لأن قوانينهما المحلية تختلف من حيث تعريف "العمل العسكري" أو "الهجوم المسلح"، مما يعيق قدرة التحالف على الاستجابة لعمليات المنطقة الرمادية، ولا سيما إذا لم تستطع اليابان إعادة النظر في المادة 5 من المعاهدة المعنية بتعريف وتحديد العمليات المسلحة أو التهديدات التي تستوجب التدخل العسكري من الولايات المتحدة الأمريكية. علاوة على ذلك، تستمر عمليات المنطقة الرمادية في التغير، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى إجماع داخل التحالف بشأن ما يشكل هجوماً مسلحاً يتطلب التدخل العسكري.

من المرجح أن تستمر الصين في استغلال هذا الضعف في الحلف وتتحدى الحكومة اليابانية، بالإضافة إلى مطالبتها بالمنطقة الاقتصادية الخالصة وتحديد مجال الدفاع الجوي. لقد حقق نهج الصين في المنطقة الرمادية في بحر الصين الجنوبي نجاحًا نسبيًا، ومن المتوقع أن تواصل بكين القيام بتكتيكات مماثلة في بحر الصين الشرقي إذا لم تتوصل واشنطن وطوكيو إلى توافق حول كيفية الاستجابة بفعالية لمثل هذه الحالات الطارئة.

تعريف المنطقة الرمادية، وتحديات التعاون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية

يُشكل التصاعد السريع للتوترات في بحر الصين الشرقي تحديًا أمنيًا ملحقًا لكل من اليابان والولايات المتحدة، ولا سيما في ظل وجود تحديات هيكلية وتنظيمية في هيكل التحالف الحالي، مما يجعل من الصعب على البلدين أن يكونا استباقيين، كما أن العمليات المفاجئة التي تقع في المنطقة الرمادية تختبر بشكل أكبر فعالية التحالف وسرعة استجابته.

هناك تباين في تعريف كلا من اليابان وأمريكا لمصطلح "الهجوم المسلح" و"المنطقة الرمادية"، ويبدو أن الصين قد استغلت هذا التباين من أجل تأكيد مطالبتها بجزر سينكاكو من خلال القيام بأنشطة في المنطقة الرمادية على نحو يتسم بالتحايل على التزام أمريكا بالدفاع عن اليابان بموجب المعاهدة الأمنية اليابانية الأمريكية، وبالتالي هناك حاجة إلى ادراك مفهوم "المنطقة الرمادية" جيدًا حتى لا يعيق الفهم غير الدقيق لهذا المصطلح جهود تعاون التحالف من أجل تحقيق أهداف أمنية مشتركة.

عادةً ما تنتهك عمليات المنطقة الرمادية سيادة الدول الأجنبية ومصالحها الوطنية على نحو لا يرقى إلى مستوى الهجوم المسلح، ومن ثم فقد أصبح التحدي الذي يواجه اليابان والولايات المتحدة هو كيفية وضع أطر التعاون الفعال مع بعضهما البعض دون الإلتزام بالمادة 5 من المعاهدة الأمنية الخاصة بهما، كما يجب عليهم ابتكار آلية عملية للتعاون العملي، بما في ذلك تنسيق قواعد الاشتباك الخاصة بهما. ومع التطور السريع لخفر السواحل الصيني وقانونه الجديد المثير للجدل، أصبح التعاون لمواجهة حروب المنطقة الرمادية في الصين أكثر إلحاحًا للتحالف الياباني الأمريكي.

غالبًا ما تعرب الصين عن نفورها من التحالف الياباني الأمريكي، وتعتبره من مخلفات الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن، لكن هذا التوصيف يتجاهل حقيقة أن التحالف قد أعيد تعريفه منذ وقت طويل ليتكيف مع حقبة ما بعد الحرب الباردة، كما أن اليابان والولايات المتحدة لا تنظران إلى التحالف على أنه من مخلفات الحرب الباردة، وهما يواجهان الآن واقعًا جديدًا يتطلب وضع تعريفًا جديدًا للتحالف، كما أن المادة 5 من المعاهدة الأمنية اليابانية الأمريكية تنص على أنه في حالة "الهجوم المسلح" ضد اليابان على كلا البلدين

العمل لمواجهة الخطر المشترك، وحروب المنطقة الرمادية التي تشنها الصين ضد اليابان بشأن الجزر تشكل "هجومًا مسلحًا" ضد اليابان، وانتهاكًا لسيادتها. ولا تزال حروب المنطقة الرمادية التي تشنها الصين في بحر الصين الشرقي على جزر سينكاكو مستمرة، وهي انتهاكًا صارخًا لسيادة اليابان، لكنها لا تُعتبر هجومًا مسلحًا ضد اليابان.

قدرات الصين في المنطقة الرمادية في بحر الصين الشرقي

منذ عام 2012، طورت الصين من قدراتها المختلفة للقيام بعمليات في المنطقة الرمادية، بما في ذلك القدرات "التقليدية" مثل خفر السواحل الصيني والميليشيات البحرية للقوات المسلحة الشعبية، فضلًا عن القدرات "غير التقليدية"، بما في ذلك العمليات المعلوماتية والإلكترونية والفضائية التي تمكنت الصين من تطويرها بشكل متزايد بفضل التقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي والخوارزميات وتحليلات البيانات الضخمة التي تتفوق فيهم الصين، كما أنها تواصل دمج هذه القدرات، مما قد يزيد من قدرتها على تحقيق أهدافها في المنطقة الرمادية وتأكيد سيطرتها الإدارية على الأراضي البحرية المتنازع عليها، والتحكم في الوصول إلى موارد الطاقة والصيد، والتأثير على القواعد والمعايير الإقليمية بشأن المطالبات الإقليمية، وأخيرًا اختبار قدرة اليابان على الرد على مثل هذه التهديدات، حيث تستخدم وسائل الاعلام الحكومية والمنصات التابعة لها لتأكيد مزاعم سيطرتها على بحر الصين الشرقي.

خيارات التعاون الياباني الأمريكي في التعامل مع عمليات المنطقة الرمادية في محيط جزر سينكاكو

لقد أصبح التعاون بين دول منطقة شرق آسيا، في ظل وجود التحالف الياباني الأمريكي، أمر أكثر أهمية، حيث يُشكل النزاع حول جزر سينكاكو في بحر الصين الشرقي خطرًا كاملاً قد يؤدي، إذا تم التعامل معه بشكل غير جيد، إلى تغيير الحلف الذي يُعد حجر الأساس لضمان الاستقرار في المنطقة، إذ يُعد التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن جزر سينكاكو في حالة وقوع هجوم مسلح أمرًا حاسمًا لردع العدوان. علاوة على ذلك، تتطلب قدرات الصين المتزايدة التعقيد في المنطقة الرمادية أن تحسن كلا من اليابان والولايات المتحدة قدرتهما على الاستجابة للأزمات ليس فقط في المجالات التقليدية البرية والبحرية والجوية ولكن أيضًا في المجالات الجديدة مثل الإنترنت والفضاء الإلكتروني، حيث تحاول الصين استخدام العديد من استراتيجيات المنطقة الرمادية بطريقة محسوبة لإثناء اليابان والولايات المتحدة عن تطبيق المادة 5 من معاهدة الأمن، ومن ثم أصبحت القضية الأساسية هي كيف يمكن للحلفاء التعامل بفعالية مع مناورات المنطقة الرمادية هذه. لقد أصبحت مجالات عمليات المنطقة الرمادية غير التقليدية المتمثلة في الفضاء الإلكتروني والكهرومغناطيسي ضرورة في العمليات العسكرية، كما أصبحت أكثر تعقيدًا بفضل التطور التكنولوجي السريع، ولا سيما وأن الصين تحزر تقدمًا سريعًا في هذا المجال. وتمثل هذه الأشكال من تكتيكات المنطقة

الرمادية غير التقليدية أساليب لتغيير الوضع الراهن دون الحاجة إلى اللجوء إلى الهجمات العسكرية، فهي تشكل مجموعة واسعة من المواقف التي ليست سلامًا ولا حربًا ولكنها تستمر لفترة طويلة.

يشهد النزاع الإقليمي حول جزر سينكاكو وضعًا متقلبًا في المنطقة الرمادية في بحر الصين الشرقي، حيث تقترب سفن خفر السواحل الصينية بشكل متكرر من قوارب الصيد اليابانية العاملة في المياه الإقليمية لليابان حول الجزر، وبالتالي يجد الصيادون اليابانيون صعوبة في العمل بأمان في المنطقة دون توفير سبل الحماية من قبل خفر السواحل الياباني، وبالتالي إذا أعدت سفن خفر السواحل الصينية الأكثر تطورًا، جنبًا إلى جنب مع أسراب قوارب الصيد الصينية الكبرى والميليشيات البحرية، اقتحامًا منظمًا، فسيكون من الصعب على خفر السواحل الياباني أن يدير الأمر بمفرده.

يواجه التحالف الياباني الأمريكي عدة تحديات في التصدي لسيطرة الصين على بحر الصين الشرقي، فعلى الرغم من إبرام معاهدة الأمن بين اليابان والولايات المتحدة إلا أن المادة (5) من المعاهدة على - وجه الخصوص - غير كافية للتصدي للعمليات التي تقوم بها الصين في المنطقة حيث أنها، وفقًا لتلك المادة، لا تُعتبر هجومًا يستدعي التدخل العسكري ضد الصين، لكنها تمثل - على أقل تقدير - عقبة أمام سيطرة الصين على بحر الصين الشرقي، كما أنها تعرقل مطالبتها بحقها القانوني في مياه المحيطة بجزر سينكاكو.

قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمة في ظل عمليات المنطقة الرمادية في بحر الصين الشرقي

أصدرت الولايات المتحدة واليابان إرشادات الدفاع الجديدة في عام 2015 التي أنشئت بموجبها آلية تنسيق التحالف (ACM) التي تمكن الحلفاء من إدارة الأزمات بشكل أفضل. أثبتت الآلية فاعليتها، لكنها أظهرت أيضًا بعض القيود في التعامل مع تحديات عمليات المنطقة الرمادية المعقدة التي تفرضها الصين. ويرجع ذلك جزئيًا إلى تباين التعريفات حول "المنطقة الرمادية" في اليابان والولايات المتحدة، مما يؤدي إلى الارتباك بشأن آليات الاستجابة المناسبة، وقد أدى التباين هذا إلى منح الصين القدرة على ضبط إيقاع العمليات التي تقوم بها في محيط جزر سينكاكو لانتزاع السيطرة بشكل تدريجي من خفر السواحل الياباني. هناك أيضًا مخاوف متزايدة من أن الآلية غير كافية للتعامل مع العمليات الحركية التي تتجاوز عتبة عمليات المنطقة الرمادية، لذلك يجب على الولايات المتحدة واليابان التفكير في إصلاح تلك الآلية، وإعادة تنظيم القوات الأمريكية في اليابان، وتطوير هيكل القيادة والسيطرة على الأزمات التي تتجاوز مباشرة حدود المنطقة الرمادية.

تسعى الصين إلى تحقيق بعض الأهداف السياسية في منطقة بحر الصين الشرقي مثل زيادة الوصول إلى الفضاء البحري المتنازع عليه جيوسياسيًا والسيطرة عليه، وليس زعزعة استقرار اليابان، وهي تستخدم جميع عناصر القوة "المستمدة من استراتيجية مدروسة جيدًا ومستنيرة وقابلة للتقييم"، فهدف الصين ليس

جزر سينكاكو نفسها، ولكن تعزيز سلطتها على المياه المحيطة بتلك الجزر، مما يمكّن الدولة من تحدي النظام الدولي القائم على القواعد، فالصين تستخدم نهج المنطقة الرمادية هذا لزيادة السيطرة الصينية على البحار المحيطة مع تجنب الصراع المباشر أو الاستجابة القوية من قبل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم تستغل الصين تباين مفهوم المنطقة الرمادية لدى كلاً من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية للقيام بعمليات تثير استفزاز التحالف بين الدولتين دون الانخراط في مواجهة مباشرة أو هجوم مباشر، وبالتالي أصبحت الدولتان في حاجة لتطوير هيكل التحالف بينهما ليكون أكثر استجابة لاستفزازات الصين، ومن بين تلك الاقتراحات تشكيل مجموعة عمل معنية ببحر الصين الشرقي مشكلة من شخصيات من مجلسي أمن البلدين لاستعراض الحلول المقترحة لتطوير استجابة التحالف لتهديدات الصين وعملياتها في المنطقة الرمادية، كما أن تلك المجموعة يجب أن تُعنى بوضع تعريف واضح ومتفق عليه للتمييز بين مفهوم عمليات المنطقة الرمادية والهجوم المسلح الذي يستدعي التدخلات العسكرية مع الإدراك الكامل لمدى تعقد الموقف الحالي مع الصين، كما يجب التمييز بشكل واضح بين الوسائل العسكرية التقليدية وغير التقليدية، مع الأخذ في الاعتبار أن أنشطة القوات البحرية الصينية استطاعت أن تحقق عدداً من المكاسب، مما مكّنها من التحكم في وتيرة النشاط في بحر الصين الشرقي مع الاستفادة من العديد من الكيانات الحكومية المحلية والمركزية للتغلب على خفر السواحل الياباني.

ختاماً، يواجه التحالف الياباني الأمريكي منذ نشأته العديد من التحديات، ولكنها لم تكن تتضمن مطلقاً وجود منافساً نظيراً لديه مثل هذه المجموعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية الموجودة تحت تصرفه. وفي حين أن التحالف قد بدأ عملية التكيف وإعادة الهيكلة للاستجابة لهذا التطور، إلا أنه لا يزال أمامه العديد من المعوقات التي يجب أن يتغلب عليها، من بينها التخبط في تحديد مفهوم "المنطقة الرمادية" الذي من الممكن أن يؤدي إلى مواجهة التحالف للعديد من الإشكاليات، كذلك لم يكن لدى التحالف فريق معني بمواجهة التحديات الاستراتيجية، حيث كانت هياكل قيادة الحلف تعمل بالتوازي مع نقاط الاتصال المعنية بتقديم الاستشارة دون وجود تنسيق حقيقي بين هياكل الإدارة، كذلك يجب على الحلف بحث بعض الخيارات المختلفة لمعالجة القضايا الحالية من خلال آلية التنسيق التي أرست الأسس للمشاركة بين الوكالات والإدارات المختلفة في الدولتين في حالة الطوارئ في المنطقة الرمادية، لكنها قد تكون غير كافية للتعامل مع الأحداث التي تتجاوز هذا الحد، مثل الصراع المتطور مع منافس قوي.